تقدير موقف

خطة جريفيث الجديدة للسلام، ومخطط إعادة إحياء مؤتمر صالح وتمكينه من مفاصل القرار في الشرعية.. المهددات وخيارات المواجهة

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZI

تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة التحركات السياسية على الساحة اليمنية، متناغمة مع الجهود التي يبذلها المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن جريفيث، وعلى وقع المواجهات العسكرية التي تدور في الساحل الغربي، حيث لا تزال تراوح في محيط مدينة الحديدة التي تتقاطع عندها إرادات إقليمية ودولية لتضع العديد من التحديات أمام مهمة التحالف، الجدية لاستعادة الحديدة وكامل الساحل الغربي لليمن في محاولة لمنع وصول الامدادات والأسلحة النوعية التي تشير المعطيات إلى أن الحوثيين يحصلون عليها من إيران، بالإضافة إلى تحسين شروط التحالف والحكومة للتفاوض مع المتمردين الحوثيين.

وإذ تؤشر ملامح خطة جريفيث للحل التي كشف عن جانب منها في الحادي عشر من أغسطس/آب الجاري في أول لقاء صحفي له منذ تسلم منصبه في مارس/آذار الماضي، إلى أنها لا تتقيد بالمرجعيات، وتضع أمام الجميع خيار البدء من الصفر رغم حرصه على تأكيد أنه يبني على نتائج المشاورات السابقة.

فإن الحكومة تستجمع كامل قواها على ما يبدو للتمسك بمرجعيات الحل التي تشمل اتفاق المبادرة الخليجية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة باليمن، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وتطالب المبعوث الدولي بالضغط على الحوثيين لاتخاذ خطوات لبناء الثقة التي تشمل إطلاق سراح المعتقلين في سجون الحوثيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية والاغاثية إلى كافة المناطق اليمنية.

الرئاسة اليمنية من جهتها صعَّدت من إجراءاتها المثيرة للجدل حيث اعتمد الرئيس قرارين بتعيين اثنين من قيادات المؤتمر الشعبي العام التي نأت بنفسها عن الرئيس وحكومته طيلة الفترة الماضية، فيما يعتبر حافظ معياد الذي عين مستشاراً للرئيس ورئيساً للجنة الاقتصادية واسعة الصلاحيات، أحد أهم معاوني الرئيس السابق علي عبد الله صالح، إلى جانب ماضيه المثير للجدل بصفته أحد قادة المجاميع التي تكفلت بقمع المتظاهرين في ساحة التغيير بصنعاء في ٢٠١١.

وقد مثلت هذه القرارات دليلاً قويا على أن الرئيس هادي يخضع في جانب منها لاملاءات مباشرة من دولتي التحالف: السعودية والإمارات، وفي جزء منها يلبي أحد أهدافه في الاحتفاظ بالمؤتمر الشعبي العام موحداً تحت قيادته ليشكل الغطاء السياسي له لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة، وهو ما يفسر ذهابه إلى القاهرة ولقائه الرئيس المصري المكلف من التحالف بإقناع الرئيس باتخاذ خطوات جذرية تسمح بالتهيئة والتمكين للمؤتمر الشعبي العام المقسم بالقيام بدور محوري خلال المرحلة المقبلة.

لا توجد حتى الآن ضمانات حقيقية على أن التسوية السياسية التي ترتكز على جهود جريفيث هي التي ستشكل مسار الحسم الحقيقي للأزمة والحرب في اليمن، لكن ثمة

دلائل على أن مزيجاً من التدابير السياسية والعسكرية ربما تحقق هذا الحسم دون أن تقطع الصلة بالجهود الأممية لكنها ستحقق أهداف دولتي التحالف الرئيسيتين في اليمن وفي المقدمة منها إضعاف وتحجيم جماعة الحوثي المسلحة وإنهاء سيطرتها على الدولة، وإنهاء الآثار السياسية للربيع العربي في هذا البلد عبر إضعاف وتهميش حواملة السياسية، وإعادة إنتاج سلطة شبيهة بتلك التي أطاحت بها ثورة الحادي عشر من فبراير ٢٠١١.

في هذه الورقة سنعرض لجهود المبعوث الأممي وفرص نجاحه في تمرير تسوية جديدة مدخلها تسوية تحسم مصير الحديدة وميناؤها وجوهرها حل يبدأ من الصفر، وسنعرض كذلك لتحركات الرئاسة اليمنية على وقع مخطط إعادة إحياء دور المؤتمر الشعبي العام في إطار الشرعية، وخيارات القوى الوطنية في مواجهة التدابير المثيرة للقلق بشأن تقرير مصير اليمن .

تحركات جريفيث وملامح خطته الجديدة

على الرغم من إخفاقه في إقناع الحوثيين بالانسحاب دون شروط من الحديدة وميناها، إلا أن المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن جريفيث لا يزال مصراً على اعتبار الحديدة أحد المداخل الرئيسية لإعادة الحياة إلى المسار السياسي للحل في اليمن.

وفي دلالة على المكانة الجوهرية لقضية الحديدة في تحركات جريفيث، قدم هذا الأخير خطته بشأن السلام إلى جلسة مجلس الأمن المنعقدة في الـ١٨ من شهر يونيو/ حزيران الماضي، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، بينما كان يتواجد في صنعاء. وشملت الخطوط العريضة لمبادرة التسوية التي اقترحها جريفيث على مجلس الأمن الوضع الراهن في الحديدة، خصوصاً في الميناء، إضافة إلى «إطار عمل» للعودة إلى العملية السياسية.

وفي الثاني من شهر أغسطس/ آب الجاري وأمام جلسة لمجلس الأمن وجه المبعوث الأممي دعوته الأطراف اليمنية إلى عقد جولة مشاورات في جنيف في شهر سبتمبر/ أيلول القادم، تتبعها جولة مفاوضات حول الحل السياسي.

ليس هناك أية دلائل على أن المبعوث الأممي قد هيأ الأرضية السياسية لعقد هذه المشاورات، فإلى جانب أنه لم يحقق أي تقدم على المستوى الميداني، وبالأخص فيما يتعلق بوضع الحديدة، فإنه أيضاً يصر على البدء من نقطة الصفر وهو ما ترفضه الحكومة التي تطالب أيضاً بخطوات لبناء الثقة لا يبدو أن الحوثيين سيستجيبون لها.

ينطلق جريفيث من قناعة مدعومة برغبة دولية في الضغط على الحكومة الشرعية

والتحالف للقبول بدفع ثمن سياسي مقابل خروج الحوثيين من الحديدة، أساسه الانفتاح على التعاطي مع الحوثيين كشركاء في العملية السياسية دون جهد يذكر للبحث في مصير القوات العسكرية التي بحوزتهم والتي قد تشكل عامل تهديد مؤكد على مستقبل العملية السياسية.

بالإضافة إلى أن المبعوث الأممي لا يبدو متحمساً بالقدر الكافي للتعامل مع المرجعيات الثلاث كنقطة أساس في الانطلاق نحو مشاورات ومفاوضات تفضي إلى حل شامل ينهي الحرب في اليمن، في الوقت الذي تتمسك فيه الحكومة بهذه المرجعيات بقوة.

استطاع المبعوث الأممي أن يوقف معركة استعادة الحديدة، وزار صنعاء مرتين خلال شهري يونيو/ حزيران، ويوليو/ تموز في محاولة لإقناع قادة الجماعة الحوثية بالانسحاب، لكن ليس على ورق من بياض، فقد تسربت معلومات لم ينفها المبعوث الأممي ولم يؤكدها، بشأن اتفاق عرضه على الحوثيين ينص على تسليم إدارة الحديدة والميناء إلى المسؤولين الذين تم تعيينهم في المحافظة قبل عام ٢٠١٤، ويكرس حيادية المدينة والميناء فلا هما تخضعان للحكومة ولا هما تخضعان للحوثيين، وهو تصور إن تم القبول به من طرفي الصراع: الحكومة والحوثيين، فسوف يؤدي إلى إقامة أول منطقة محايدة على هامش الحرب، وقد تؤسس لنموذج قد يجري تطبيقه على مناطق أخرى وهو ما يتعارض تماماً مع القرارات الأممية التي تنص على احترام سيادة ونفوذ السلطة الشرعية الحالية على أراضيها، ويتعارض كذلك مع الأهداف النهائية للحرب التي وضع التحالف العربي بقيادة السعودية وبمشاركة أساسية من الإمارات كل ثقله من أجل تحقيقها.

ملامح خطة جريفيث: حل بلا مرجعيات وحكومة توافقية تحتكر القوة

في المقابلة الصحفية التي أجرتها معه جريدة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر في لندن في عددها رقم [١٤٥٠١] الصادر يوم السبت - ٣٠ ذو القعدة ١٤٣٩ هـ - ١١ أغسطس/آب ٢٠١٨ م، أكد المبعوث الأممي مارتن جريفيث أن ما تريده الأمم المتحدة هو « أن تتفق حكومة اليمن وأنصار الله على القضايا الضرورية لوقف الحرب والاتفاق على حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطراف وفقاً للقرار ٢٢١٦، وثانياً سيتطلّب وضع ترتيبات أمنية لانسحاب جميع المجموعات المسلحة من اليمن ونزع سلاحها، بطريقة تضمن امتثالها للوعود التي قطعتها».

ويؤكد جريفيث في المقابلة ذاتها «إنّ التسوية تحتاج إلى العودة إلى حالة الحق الحصري في استخدام القوة، وهذا يعني أن الحكومة اليمنية الجديدة التي ستنبثق عن هذه العملية سيكون لها الحق الحصري في استخدام القوة العسكرية. يجب تفكيك

جميع المجموعات المسلحة. هذا يستغرق وقتاً ولكن ليس سراً أن هذا هو المطلوب. أعتقد أنّ كلا الطرفين على يقين بذلك»

وما من شك في أن التركيز على الجانب السياسي، ليس إلا مدخل لحسم الجانب الأمني عبر الحرص على نقل صلاحيات استخدام القوة إلى الحكومة المتفق عليها، لذا تتعمد الخطط الأممية للحل على إبقاء الاستحقاقات الأمنية تالية في سياق الخطوات الإجرائية الموصلة إلى الحل، على نحو يكرر الاستثمار ذاته في خطط مصيرها إلى الفشل المحتوم، تماماً كما انتهت خطة سلفه إسماعيل ولد الشيخ إلى الفشل، وهي الخطة التي عرفت باسم مبادرة كيري، الذي قام بآخر زيارة له إلى المنطقة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٦، وأعلن عن تلك المبادرة من أبوظبي قبل أن يرفضها الرئيس هادي وتطوى نهائياً.

وفي مقابل القلق من إمكانية استثمار الحوثيين للقوة الموجودة لديهم في الانقلاب على شركاء التسوية السياسية، لا يقدم المبعوث الأممي استناداً إلى مقابلته مع الجريدة السعودية، أية ضمانات، بل ذهب إلى تذكير الجميع بأن يعرفوا بـ: «أن الضمانة الحقيقية الوحيدة لأي اتفاق هي إرادة الأطراف، وأنّ المجتمع الدولي ليس بالضرورة قوة عسكرية».

خطة الحكومة والتحالف في مواجهة تصورات جريفيث للحل

أ- استراتيجية التمسك بالمرجعيات:

التأكيد على تمسك الحكومة بالمرجعيات عبر عنه أكثر من قيادي في الحكومة، وكان أوضح تأكيد قد تضمنه رد الحكومة الذي سلمه رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر خلال لقائه المبعوث الأممي مارتن جريفيث في ٢٢ يوليو/ تموز بالعاصمة السعودية.

فقد تضمن الرد تأكيدات الحكومة «على السلام العادل والشامل الذي يتطلع إليه الشعب اليمني وفقاً للمرجعيات، والتزام الميليشيات الحوثية الإيرانية بالانسحاب الكامل من العاصمة صنعاء والمدن، وتسليم السلاح للدولة، وعودة السلطة الشرعية».

وفي ١٣ أغسطس/ آب الجاري عقد اجتماع في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالعاصمة السعودية الرياض، أطلق عليه اسم مؤتمر «دعم مرجعيات الحل السياسي في اليمن.

ونظم المؤتمر الأمانة العامة لمجلس التعاون، ورأسه رئيس الوزراء الدكتور أحمد عبيد بن دغر، وأمين عام مجلس التعاون الدكتور عبد اللطيف الزياني وحضره مسؤولون يمنيون وسعوديون وممثلون عن الدول الراعية لاتفاق المبادرة الخليجية وللتسوية السياسية في اليمن.

وقد صدر عن هذا المؤتمر بيان تضمن وفقاً لما أوردته النسخة الحكومية من وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) تأكيدا بـ» الالتزام الكامل بوحدة اليمن واحترام سيادته واستقلاله ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية».

وأكد كذلك على «دعم الحكومة الشرعية بقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية»، وعلى أن «مرجعيات الحل السياسي في اليمن تتمثل في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرار مجلس الامن ٢٢١٦»، ودعوته «إلى ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية في سبيل تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وكافة المرجعيات»وعلى دعم « الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد مارتن غريفيث من اجل إنهاء الازمة اليمنية من خلال الحل السياسي وفق المرجعيات المشار إليها والخطوات المطلوبة لاستكمال استحقاقات هذه المرجعيات الثلاث.

هذا التأكيد الملح على التمسك بالمرجعيات يضمر شعوراً بالقلق من جانب الحكومة الشرعية والرياض على وجه الخصوص، من التصورات التي يبني عليها المبعوث الأممي منهجيته في التوصل إلى الحل، والذي يركز بالأساس على نقل السلطة إلى حكومة تحتكر استخدام القوة، ويتشارك جميع الأطراف الادعاء بأنها جزء من هذه الحكومة ولديها القدرة على تحقيق مصالحها عبر التحكم بها وبقراراتها.

وهذا تطور إن حدث على نحو ما يخطط له المبعوث الأممي فسوف ينهي الصلاحيات المطلقة لهادي، ويقوض النفوذ الحالي للتحالف على أرض وسماء وبحر اليمن، وسيعيد بناء المعادلة السياسية بناء على مبدأ الأطراف المتعددة والشرعية التي يتحكم بها الجميع، وهو أمر يدرك الرئيس هادي كما هي الرياض خطره على الجميع.

ب- إعادة تصميم الشرعية وتميكن المؤتمر:

سلاح المرجعيات ليس السلاح الوحيد الذي يرفعه الرئيس هادي وحكومته الشرعية الحالية ومن خلفهما الرياض في وجه مخططات الحل الأممية التي تسعى إلى إبقاء جماعة الحوثيين المتمردة جزء من المعادلة السياسية كطرف مؤثر دون ضمانات كافية بشأن القوة العسكرية التي بحوزتها والتي قد تستخدم في تقويض العملية السياسية كما

حدث عام ٢٠١٤.

لقد عمل الرئيس هادي طيلة الفترة الماضية على إجهاض مخططات تقدمت بها القوى السياسية الموالية للشرعية، لتأسيس تحالف وطني واسع الطيف ليكون الحامل السياسي للمرحلة المقبلة.

بقيت هذه الفكرة غير محببة لديه ولدى الرياض على الأرجح، بسبب الموقف العدائي من جانب الرياض تجاه معظم القوى السياسية الداعمة للشرعية وفي مقدمتها التجمع اليمني للإصلاح الذي صنف بطريقة غير مباشرة بأنه منظمة إرهابية، ولأنهما ظلا يضمران مخطط إعادة إحياء المؤتمر وعقد صفقة سياسية من نوع ما معه خصوصاً عندما كان زعيمه صالح لا يزال على قيد الحياة ويقوم بمناوراته السياسية التي قادته إلى الموت في الـ٤ من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٧ إثر مواجهة عسكرية قصيرة مع الحوثيين.

لذا يبدو أن تحركات هادي الأخيرة التي قادته إلى مصر تأتي في سياق مخطط سعودي إماراتي لا يتأسس بالتأكيد على قناعة مشتركة بين الرياض وأبوظبي وعلى تطابق كامل في وجهات النظر بينهما، لكنه يتضمن الإيعاز المشترك إلى الرئيس المصري الذي جاء إلى السلطة بعد انقلاب ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٣، لإقناع الرئيس عبدربه منصور هادي بالقبول بمقترح يقضي بإعادة ترميم المؤتمر الشعبي العام وإنجاز مصالحة في إطار هذا الحزب تمهيداً لإدماجه في بنية السلطة الشرعية الحالية، وتوليه زمام المبادرة ليكون مستعداً لتولي مهام المرحلة المقبلة والتي قد تتقرر إما بالحرب أو بالتسوية السياسية أو بكليهما معاً.

كان يمكن لأمر كهذا أن يتحقق عبر الضغط السعودي الإماراتي المباشر، ولكن يبدو أن شريكا التحالف أرادا تحقيق أهداف عدة، منها:

-إعطاء الانطباع بأن الرئيس هادي يمتلك حرية في الحركة عبر العواصم انطلاقاً من عدن.

- الاستفادة من القاهرة في ردم الفجوة بين مكونات المؤتمر وإقناع الرئيس هادي بمخطط تمكين الحزب الذي كان شريكا أساسياً في تنفيذ الثورة المضادة باليمن، في قيادة المرحلة المقبلة والتحكم بمآلات التسوية السياسية.

لقد هيمن الاجتماع الذي عقده الرئيس هادي في القاهرة في الـ١٤ من شهر أغسطس/ آب الجاري مع قيادات وأعضاء المؤتمر الشعبي العام، على برنامج زيارته للعاصمة المصرية.

وقد لوحظ أن القيادات المحسوبة على جناح أبوظبي لم تشارك في هذا الاجتماع كما

لـم تغطـه قنـاة اليمـن اليـوم التابعـة لنجـل الرئيـس السـابق والتـي تبـث مـن القاهـرة، فـي مؤشـر علـى تبايـن فـي الأولويـات بشـأن الاسـتثمار السياسـي فـي المؤتمـر الشـعبي العـام المنقسـم علـى نفسـه.

فقد دعـا الرئيـس هـادي فـي كلمـة لـه خـلال ذلـك الاجتمـاع إلـى نبـذ الخلافـات والتكاتـف ورص الصفـوف لمواجهـة ميليشـيا الحوثـي الانقلابيـة واسـتعادة النظـام الجمهـوري ومؤسسـات الدولـة وبنـاء اليمـن الاتحـادي الجديـد.

وكان لافتـاً تأكيـده فـي الكلمـة أن «المؤتمـر تنظيـم وطنـي انبثـق مـن الشـعب ولا يحمـل ايدلوجيـة متعصبـة ، برنامجـه واهدافـه واضحـة ، يسـعى الـى وطـن عـادل وآمـن ومسـتقر ويمـارس العمليـة السياسـية ويدافـع عـن الحريـة والكرامـة ويسـلك حريـة الـرأي والـرأي الآخـر ويلتـزم بأهـداف الثـورة والديمقراطيـة والوحـدة الاتحاديـة نهجـا وسـلوكا».

فـي إشـارة بالغـة الدلالـة علـى أن الرئيـس هـادي قبـل بمخطـط إعـادة تمكيـن المؤتمـر الشـعبي العـام اسـتناداً إلـى ميوعتـه الأيديولوجيـة. وهـو مـا قـد يوقعـه فـي خطـأ مماثـل لذلـك الـذي وقـع فيـه بصنعـاء، ففـي حيـن يشـير توجـه كهـذا إلـى أن الرئيـس يتهيـأ للتخلـي عـن القـوى السياسـية التـي تدعـم سـلطته الحاليـة، لحسـاب إعـادة إحيـاء دور المؤتمـر الشـعبي العـام الممـزق، فإنـه لا يمكـن أن يحصـل علـى ضمانـات كافيـة بـأن هـذا الحـزب يمكـن أن يدعـم فكـرة بقـاء صلاحياتـه كرئيـس يتحكـم بمصيـر التسـوية السياسـية كمـا هـو اليـوم، ويمكنـه كذلـك مواصلـة تنفيـذ أجندتـه السياسـية التـي يبالـغ فـي التأكيـد عليهـا وهـي إيصـال اليمـن إلـى مرحلـة الدولـة الاتحاديـة متعـددة الأقاليـم.

فليـس هنـاك ضمانـات أكيـدة علـى أن الرئيـس قـد لا يواجـه خيـار سـلب سـلطاته وصلاحياتـه الحاليـة وتفويضهـا إلـى رئيـس وزراء متفـق عليـه، أو التحكـم بسـلطاته عبـر القيـادات المؤتمريـة التـي يجـري زرعهـا فـي مفاصـل صنـع القـرار.

خيارات القوى الوطنية في حماية المشروع الوطني والتسوية القائمة على المرجعيات

مفهـوم القـوى الوطنيـة ينصـرف إلـى الأحـزاب والقـوى السياسـية التـي شـكلت الحامـل السياسـي لثـورة التغييـر، ومنحـت ثـورة الشـباب الشـعبية السـلمية ثباتـاً فـي السـاحات، ورسـخت القناعـة بضـرورة التغييـر والإطاحـة بنظـام صالـح الفاسـد الـذي اسـتنفد قدراتـه علـى إدارة البـلاد وتحقيـق طموحـات الشـعب اليمنـي.

أمـام هـذه القـوى تحديـات كبيـرة فـي ضـوء الترتيبـات الحاليـة، فمـن جهـة تحـرص الأمـم المتحـدة ومجلـس الامـن علـى إدارة عمليـة سياسـية يكـون الحوثيـون، الذيـن قوضـوا العمليـة

السياسية وقادوا البلاد إلى الحرب، جزء أساسياً فيها مع ضمان حصولهم على مكافأة سياسية. ومن جهة يخطط التحالف لاعتبارات أيديولوجية ولعوامل تتصل بحساسياته ومخاوفه من الربيع العربي، على تهميش القوى الوطنية وإعادة تمكين المؤتمر الشعبي العام الذي ثار اليمنيون على فساد حكومته.

وفي المحصلة فإن التغيير المرتقب في المرحلة المقبلة سواء تم بواسطة القوة العسكرية أو بواسطة العملية السياسية، فإنه سيفضي إلى تمكين شركاء الانقلاب من مفاصل الدولة اليمنية، وهو تحد كبير جداً أمام القوى الوطنية التي سيتعين عليها أن تواجه مخطط إقصاء عنيف بدأت ملامحه تتجلى في مسلسل التصفيات المستمر عبر القتل والاعتقالات والتغييب والتعذيب في كل من عدن وتعز.

السيناريوهات

السيناريو الأول:

((التفاعل الإيجابي مع مخطط إعادة تمكين المؤتمر الشعبي العام أملاً في تقوية فرص الحسم وإنهاء التمرد وضمان تمويل إعادة الإعمار وتأهيل البلاد.))

قد يقلل هذا السيناريو إلى حد كبير من الكلفة السياسية والاقتصادية لعملية استعادة الاستقرار وفقاً لأولويات ومصالح دول الجوار، بالنظر إلى تعقيدات إعادة البناء تأسيساً على شراكة وطنية وبناء توافقات تتطلب تقيداً بقواعد العملية الديمقراطية، التي ليست محل ترحيب الأطراف الخارجية المتحكمة بالقرار السياسي والعسكري في اليمن في هذه المرحلة.

لكن من مساوئ سيناريو كهذا أنه:

- سيعيد اليمن إلى المربع الأول من هشاشة الدولة، عبر تكريس سلطة شمولية واحتكارها ضمن شبكة مصالح سياسية وعسكرية وأمنية معقدة وولاءات جهوية وطائفية وارتهانات خارجية.

- سيكرس الانقسام الرأسي لقوى المجتمع والسياسية في البلاد، على أساس أخيار يحتكرون السلطة والثروة والوظائف، وأشرار محرومون من الحقوق ومعاقبون بوزر الانهيارات السياسية والاقتصادية الناجمة عن زلزال التغيير الذي ضرب معظم الدول العربية عام ٢٠١١.

- ستبقى مهددات الانفجار بتأثير التشققات التي أحدثتها الاستقطابات الطائفية والجهورية

والمؤثرات الخارجية قائمة وكامنة ومرشحة للظهور في أي لحظة مع استمرار ضعف الدولة وهشاشة بنيانها.

السيناريو الثاني:

((الرفض السلبي لمخطط إعادة تمكين المؤتمر وتصورات جريفيث للحل من خارج المرجعيات.))

هذا السيناريو يفترض أن القوى الوطنية ستظل على حالها من الرفض الذي يفتقد إلى القدرة على إيجاد البدائل بهدف تغيير الواقع والوقائع..

من إيجابياته أنه قد يصعب من عملية تنفيذ مخطط التحالف ويسحب منها صفة الاجماع الوطني، ويبقي الأرضية خصبة لاستنبات إجراءات مضادة في المديين القريب والوسيط.

لكن من مساوئه:

- أنه يبقي القوى الوطنية بعيدة عن التأثير ويفقدها مزايا عديدة بيدها ومن بينها الإفادة من القوة التي تم بناؤها خلال الحرب مع الانقلابيين.

- قد يساهم في التسريع بعملية الهدم الذاتي للنفوذ والحضور السياسيين والاجتماعيين لهذه القوى.

السيناريو الثالث (المرجح):

((اتخاذ خطوات مدروسة وحاسمة لبناء كتلة وطنية تفاوضية تحتكم إلى ثوابت الدولة اليمنية وفي مقدمتها: الوحدة الفيدرالية والنظام الجمهوري والديمقراطية وتدافع عن هذه الثوابت.))

ومن إيجابيات خطوة كهذه:

- أنها ستفرض خياراً لا يمكن تجاوزه في سياق المفاوضات وستحتم إعادة ترتيب الأولويات والتصورات بشأن مستقبل التسوية في اليمن.

- أنها ستساهم في إعادة توجيه مفاعيل مرجعيات التسوية بما يعزز الحماية الكاملة للمشروع الوطني بأبعاده السياسية والجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- ستضمن توظيفاً أمثل للقدرات الميدانية للقوى الوطنية بما يضمن إعادة صياغة

المعادلة الحالية المشوهة التي يقع في طرفيها لاعبون سيئون (الحراك والحوثيين، والمؤتمر الشعبي العام- جناح صالح) تمت صناعتهم أو أعيد توظيفهم من قبل أطراف إقليمية كأدوات مؤثرة في صياغة مستقبل اليمن، لصالح هذه الأطراف.

- ستساهم في إعادة صياغة الخطاب السياسي والإعلامي وتكريس خيارات الشعب اليمني كأولويات لا يمكن تجاوزها، وستفتح المجال لتعزيز الخبرات والقدرات التفاوضية للقوى الوطنية وتبقيها في صلب العملية السياسية.

تحديات السيناريو:

- تشظي مكونات الكتلة الوطنية في هذه المرحلة نتيجة الاستقطابات الحادة التي ضربت شركاء التغيير خلال السنوات السبع الماضية.

- العدائية الشديدة من قبل التحالف لأطراف مهمة في القوى السياسية الوطنية والتي تنطوي على رغبة صريحة في استئصالها وجودياً من المشهد اليمني.

- قد يفقد هذا السيناريو أو الخيار القوى الوطنية مزايا الحضور والتأثير المحدودين في مجريات الأحداث على المستويين السياسي والعسكري.

- المضي وفقاً لهذا السيناريو قد يهدد بانهيار منظومة الشرعية ويضعف قدرتها على التحكم بالعملية السياسية.

الاستنتاجات

مما تقدم يتبين بوضوح تام أن اليمن أمام خيارات متعددة لحسم الحرب الدائرة حالياً منها :

- مواصلة الضغط الميداني والعمليات العسكرية في مواجهة انقلاب الحوثيين.

- نجاح محتمل للمبعوث الأممي في إنجاز تسوية سياسية قد تلبي أولويات اللاعبين الخارجيين وبعض اللاعبين الداخليين ولكنها لن تضمن أن تصب هذه العملية لصالح المشروع الوطني.

- الحسم المحتمل بواسطة الضغط العسكري الذي يرغم الحوثيين على تقديم تنازلات جوهرية في سياق عملية سياسية من الواضح أن أبرز ملامحها عودة حزب المؤتمر الشعبي العام وتركة صالح السياسية إلى واجهة الأحداث والتأثير أثناء وفي مرحلة ما بعد الحسم.

- تضيف التحركات الأممية وتكتيكات التحالف التي تتم عبر الرئيس هادي المزيد من الأعباء السياسية على القوى الوطنية وتضع أمامها العديد من تحديات التي ستجبرها على التصرف تحت الضغط مما يتطلب سلوكاً استثنائياً يتجاوز العقبات العديدة التي

تعترض عملية ترميم الكتلة الوطنية التي تشظت تحت وقع الاستقطابان السياسية والأيديولوجية والجهوية والمذهبية طيلة السبع السنوات الماضية.

التوصيات

وبناء عليه فإن هذه الورقة توصي القوى الوطنية بالآتي:

- العمل الحثيث على تضييق المسافة الفاصلة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تشكل قوام الكتلة الوطنية وبين الرئيس هادي وإبقائه متصلاً بالأولويات الوطنية، وذلك للحيلولة دون الانزياح الخطير لموقع الرئاسة باتجاه المشاريع والأجندات الخطيرة والمتربصة بالدولة اليمنية وخياراتها الوحدوية والديمقراطية.

- الإسراع في بناء تكتل وطني أساسه توافق القيادات السياسية المحيطة بالرئيس هادي بناء على تقديرها لحجم المخاطر والتحديات المحدقة بالمشروع الوطني، على أن يتسع حجم التوافق ليشمل القيادات والكوادر المدنية للأحزاب والتنظيمات السياسية التي تشكل قوام الكتلة الوطنية.

- العمل الجاد على وقف المهاترات التي تشغل الفضاء الإعلامي ومواقع التواصل الاجتماعي وتوفر الغطاء والذرائع للقوى المعادية للمشروع الوطني لإنجاز أهدافها بأقل الكلف السياسية.

- التنبه إلى أهمية تحصين الجبهات الرئيسية التي يزدهر فيه المشروع الوطني وفي المقدمة منها تعز ومأرب من المحاولات الحثيثة لتقويض مكاسب القوى الوطنية في هذه الجبهات.

- إبقاء خيار قلب الطاولة بكل الأدوات الممكنة في حال تقرر إعادة صياغة مستقبل اليمن بما يتناقض مع مخرجات الحوار الوطني الشامل.

«انتهى»

تقدير موقف

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJIK
ARAŞTIRMA MERKEZI

Bahçelievler / İstanbul - Turkey
www.asamcenter.com - info@asamcenter.com